جامعة تكريت

كلية الطب

حقوق الإنسان للعام الدراسي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

المحاضرة السابعة: الديمقراطية بين العالمية والخصوصية

الاهتمام بموضوع الديمقراطية

شهدت الديمقراطية اهتمام واسع كنظام سياسي على المستوى الفكري والنظري والعملي، على الصعيد الوطني، والصعيد العالمي.

لا يزال مفهوم الديمقراطية يخضع للنقاش، لأنه مفهوم متطور، وليس مفهوماً جامداً، إذ يخضع لتفسيرات واجتهادات متعددة، تعكس نزعة الإنسان في المجتمعات المختلفة، من دون المساس في جوهر الديمقراطية ومبادئها الأساسية.

احتلت الديمقراطية الصدارة بعد انهيار العديد من الأنظمة الفردية الدكتاتورية الفردية، ولا زالت البشرية تناضل من أجل الحرية والعدالة، وستبقى أملاً للشعوب من أجل نيل كل حقوقهم وحرياتهم، وتحقيق السعادة لهم.

إن الديمقراطية ليست قضية أفكاراً وقيماً فحسب، بل هي قضية حكم بني البشر منذ فجر سلالات التاريخ، وانها لا تهتم بما هو كائن فقط، بل إنها تهتم بما يجب أن يكون عليه الحكم نحو الأفضل.

يتضح لنا أهمية الديمقراطية في تاريخ الإنسانية من أن جميع الأمم والحضارات والشعوب تنافست في تضمين تراثها بالقيم والمثل الديمقراطية، ودعت كل أمة بأنها سبقت غيرها من الأمم، وبذلك تعد الديمقراطية من أصعب أشكال الحكم، ولكنها

على مر التاريخ تستهوي الكثير من الشعوب، وناضل من أجلها الكثير من المفكرين، إذ إنها تعد النظام الوحيد الذي لاقى ترحيباً جماعياً في كل العصور.

الديمقراطية والعالمية

نظراً للنجاحات التي حققتها، صارت الديمقراطية مطلباً عالمياً على صعيد العلاقات بين الدول، لتكريس إرادة الشعوب، ورفض الهيمنة الخارجية، والانفراد على الصعيد العالمي، لذلك فإن وجود اتفاقية دولية مناسبة يعد من المعطيات الأساسية لنجاحها.

فالعالمية في الديمقراطية لها مخاطر ومآخذ، إذ تشهد حركة العولمة اندفاعاً كبيراً اليوم لغرض فرض هيمنة الأقوى في عالم تتصارع فيه قوى متعددة ، إذ تستخدم العولمة لمحو الهوية الوطنية للأمم والشعوب، وتسعى للتدخل في شؤون الدول باسم التدخل الإنساني، وحماية حقوق الإنسان، أو بحجة نشر الديمقراطية في دولة معينة، وهناك من يدّعي بأن الغرض من ذلك هو مواكبة القيم والثقافة الأوربية التي تفصل بين التخلف والتقدم، وقد أطلق هذا الرأي ايدلوجية متكاملة اطلق عليها **المركزية الأوربية**، وهي تلك الايدلوجية التي تبنتها الدوائر الغربية والاستعمارية والاستشراقية، لغرض اضفاء الشرعية على استعمار دول العالم الثالث، والهيمنة عليها.

من المفاهيم التي رسخها الاستعمار هي اسطورة إن **الحضارة الغربية** هي الحضارة الإنسانية المثلى التي ينبغي أن تكون المعيار الأساسي في قيام تقدم الشعوب التي تقلدها، وتخلف الشعوب التي تخالفها، وإن هذا يخدم النتائج النظرية والفكرية التي انتجتها الرأسمالية.

الديمقراطية والخصوصية

ان منهج الديمقراطية لا يصلح لكل الدول، لأن هناك خصوصيات وظروف لكل دولة، تختلف عن الدول الأخرى، إضافة إلى الثقافات والتقاليد التي تتميز بها الشعوب، وقد اعترفت الأسرة الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة بأنه ((**ليس هناك نظام سياسي واحد يناسب على سواء جميع البلدان وشعوبها، بأن النظم السياسية تخضع لعوامل تاريخية وسياسية وثقافية وبيئية**)).

وعلى الصعيد العملي فإن الخصوصية في مجال تطبيق الديمقراطية، وخاصة في بلدان العالم الثالث، فإن الكثير من هذه الحكومات اتخذت حجج وذرائع، وخاصة بعد الحرب الباردة اتخذت من الخصوصية مبررات للتملص من الديمقراطية بحجة الظروف والخصوصيات، وعدم توفر الوعي لدى شعوبها، وبالتالي قد اتخذت الدول الاستعمارية ذلك مبرراً بقيام وصاية أو انتداب، من قبل الدول الغربية، بحجة إن هذه دول التي يتم احتلالها هي بحاجة إلى الديمقراطية.

العالمية والخصوصية في الديمقراطية

وبقدر ما للعالمية من مخاطر على الشعوب فإن للخصوصية مخاطر ومآخذ، وإن الخصوصية تمنع تطبيق الأفكار والأيدولوجيات في العالم لكونها تجعل المجتمع كيان معزول يرفض التعامل مع الأخر، ويحتمي بالتراث القديم، ولا يصلح لمجاراة العصر، ويصبح عائقاً أمام التطور والتفاعل مع المحيط الخارجي.

أما على الصعيد العالمي المأخوذ من تجارب الواقع، فإن الخصوصية تطبق مجال التطبيق في مجال الديمقراطية وخاصة في بلدان العالم الثالث في كثير من الأحيان هو حق يراد به باطل وذريعة وحجة للتملص من الديمقراطية بحجة الظروف والخصوصيات، وبالتالي إعطاء مبررات ومسوغات لتدخل الدول الاستعمارية، بحجة ترسيخ القيم الديمقراطية، وبالتالي فإن هذه فإن هذه الشعوب غير قادرة على هضم

النموذج الديمقراطي، وإن هذه الدوافع والحجج من المؤسف بأنها أخذت بها حكومات دول من اسيا وافريقيا بعد استقلالها وخاصة الحكومات الموالية للغرب، واعطت للغرب حجج ومسوغات الاحتلال، كما حدث في حكومات العهد الملكي في العراق قبل عام (١٩٥٨م).

لقد أثبتت الكثير من التجارب الديمقراطية في دول العالم الثالث بأنها قادرة على تطبيق الديمقراطية عندما يترك الاختيار في العيش في انظمة الديمقراطية، ومن أمثلة ذلك الهند وماليزيا وسنغافورة وسيرلانكا.

التفاوت بين العالمية والخصوصية

ومن خلال عرض العالمية والخصوصية في الديمقراطية يتبين أن قضية الديمقراطية بين العالمية والخصوصية كثير من التفاوت يدعو إلى بعض التساؤلات.

١ – يحب الإقرار بأن هناك مبادئ وافكار عالمية تعد العناصر أساسية للديمقراطية، مثل المشاركة واحترام حقوق الإنسان، والحريات الإنسانية، لكنها أفكار محددة بالزمان والمكان، ولم تراعي الخصوصيات الثقافية والسياسية والاقتصادية.

٢ – إن الديمقراطية ليست انتاجاً أو نموذجاً غربياً خالصاً، بل هي مثال ونظام تطور عبر العصور، شاركت في بلورته البشرية جمعاء.

٣ – إن اشكالية العلمية والخصوصية في مسألة الديمقراطية ترتبط بعملية النقل والاقتباس دون ان يعني ذلك عدم الاستفادة من تجارب الدول والشعوب التي قطعت شوطاً كبيراً في مسار الديمقراطية، والتعاون معها.

٤ – إن المتغيرات الراهنة في الفكر الإنساني التي شهدها العالم في نهايات القرن العشرين التي تطلبت التحول نحو عالم جديد يؤمن بالتنوع على كل المستويات، ولا يمكن نقلها حرفياً، والمهم هو كيفية تطبيقها ودعمها.

٥ – هناك تفاوت في خصوصية المجتمعات وظروفها، إذ يوجد تفاوت ثقافي، وتباين إقليمي، لذلك يجب أن تؤخذ ينظر الاعتبار في تطبيق الديمقراطية بهدف ضمان نجاحها.

٦ – إن الغرب يعمل على ترويج ان هناك فكرة نموذج واحد للديمقراطية، لا بديل له في عالم اليوم الذي يقوم على الأسس والقيم الخاصة بالغرب، وإن ذلك لا يتماشى مع طبيعة الشعوب الأخرى في أسيا وأفريقيا.

٧ – إن الديمقراطية على الصعيد الوطني هي دعوة قوية مشروعة يجب دعمها وإسنادها بكل الوسائل الممكنة، تدعم داخل الدولة على أساس العدالة والمساوات، ورفض الهيمنة الخارجية، لكي تتجسد عالمية الديمقراطية من جهة، وخصوصية الديمقراطية من جهة أخرى.

٨ – إن وجود سمات عالمية للديمقراطية إلى جانب خصوصيتها في التطبيق يؤكد بأن الديمقراطية كمثال ونظام تتمتع بالمرونة والتكيف، ويمكن أن تتكيف مع الظروف لكل مجتمع مهما اختلفت الثقافات والحضارات، بشرط التطبيق الحر والحقيقي للديمقراطية.

المصدر: حقوق الإنسان والطفل والديمقراطية للأستاذ الدكتور: ماهر صالح علاوي وآخرون.

مدرس المادة: الأستاذ المساعد الدكتور: مهدي صالح محمد